خلال النصف الأول من 2020 بتراجع 58,5٪.. مقارنة مع 6 مليارات دينار بالفترة نفسها من 2019

«كورونا» يهوي بعائد استثمارات الكويت الخارجية إلى 2,5 مليار دينار

■ 51 مليار دينار دخل الاستثمارات الكويتية الخارجية في 11 عاماً.. بمعدل سنوي 4,6 مليارات دينار ■ دخل الاستثمارات الكويتية بالخارج سجّل أعلى مستوياته على الإطلاق في 2019 بـ 11,2 مليار دينار

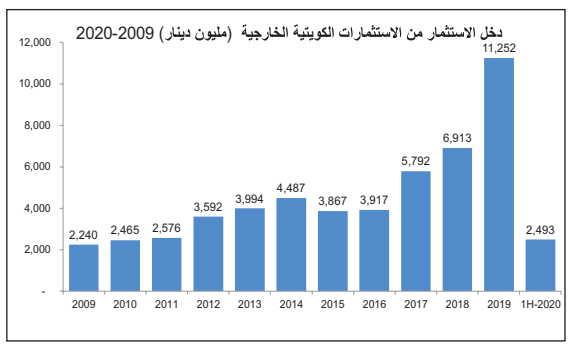

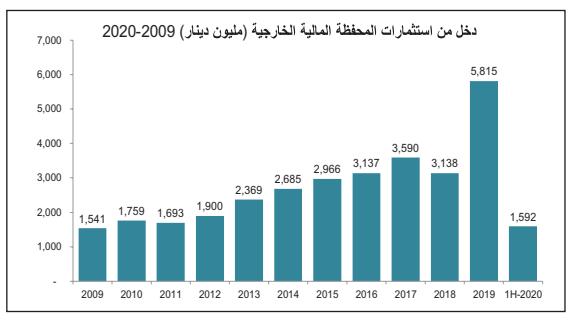

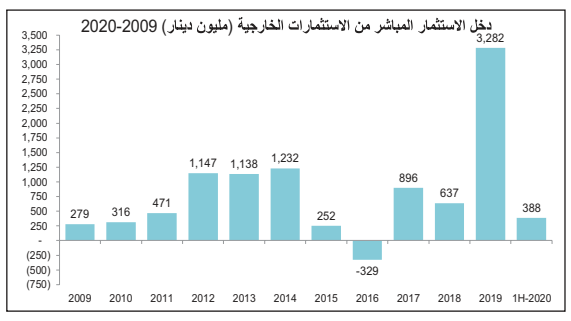

المحلل المالي

بلغ إجمالي دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية الخارجية، وفقا لأرقام ميزان المدفوعات الكويتي خلال الـ 11 سنة الماضية (2009ـ2019)، حوالي 51 مليار دينار (167 مليار دولار)، وبمعدل دخل سنوي بلغ 4,65 مليارات دينار (15,33 مليار دولار).

وفي تحليل خاص لـ «الأنباء» لدخل الاستثمار من الاستثمارات الكويتية الخارجية خلال تلك الفترة، يتبين أن هناك نموا ملحوظا ومتسارعا منذ 2009، حيث بلغ في تلك السنة حوالي 2,24 مليار دينار (7,4 مليارات دولار)، وارتفع تدريجيا ليسجل 4,5 مليارات دينار (14,8 مليار دولار) عام 2014.

وظل دخل الاستثمار للاستثمارات الكويتية الخارجية تحت مستوى الـ 4 مليارات دينار بقليل خلال عامي 2015 و2016، ليعود ويرتفع بشكل ملحوظ الى 5,8 مليارات دينار (19 مليار دولار) خلال عام 2017، ثم سجل مستوى 6,9 مليارات دينار (23 مليار دولار) في 2018.

مستويات قياسية

أما خلال عام 2019 فقد سجل دخل الاستثمار أرقاما قياسية، حيث بلغ 11,25 مليار دينار (36,6 مليار دولار)، وهو أعلى مستوياته التاريخية نتيجة تحسن أداء أسواق المال العالمية. أما خلال النصف الأول من 2020 ونتيجة انهيار أسواق المال العالمية بسبب تداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض دخل الاستثمار من الاستثمارات الكويتية الخارجية بنسبة 58,5٪ ليسجل 2,49 مليار دينار بالمقارنة مع 6 مليارات دينار في النصف الأول من 2019.

وقد ساهم الدخل من استثمارات المحفظة المالية بحوالي 59٪ من إجمالي دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية في الـ 11 سنة (2009ـ2019)، حيث بلغ إجمالي الدخل من استثمارات المحفظة المالية 30,59 مليار دينار (101 مليار دولار).

وفي تحليل الأرقام التاريخية يتبين أن الدخل من استثمارات المحفظة المالية ارتفع تدريجيا من 1,54 مليار دينار لعام 2009، الى 3,59 مليارات دينار لعام 2017، ليعود وينخفض بنسبة 13٪ خلال عام 2018 ليسجل 3,14 مليارات دينار.

أما خلال عام 2019 فقد بلغ أعلى مستوياته التاريخية عند 5,82 مليارات دينار (19,2 مليار دولار). أما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفض دخل المحفظة المالية بنسبة 49٪ ليسجل 1,59 مليار دينار بالمقارنة مع 3,1 مليارات دينار للنصف الأول من عام 2019.

الاستثمارات المباشرة

المصدر الثاني الأساسي لدخل الاستثمار من الاستثمارات الخارجية هو دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج، حيث بلغ في 11 سنة (2009ـ2019) 9,3 مليارات دينار (31 مليار دولار) أي ما يعادل 18٪ من إجمالي دخل الاستثمار من الاستثمارات الخارجية في الفترة ذاتها.

وكان خلال هذه الفترة متذبذبا، حيث سجل 279 مليون دينار في عام 2009 وارتفع بشكل ملحوظ الى 1,15 مليار دينار في عام 2012 وبلغ 1,23 مليار دينار لعام 2014.

أما في عام 2015 فانخفض بنسبة 80٪ ليسجل 252 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد سجل دخل الاستثمار المباشر مستويات قياسية بلغت 3,28 مليارات دينار بالمقارنة مع 637 مليون دينار لعام 2018 ليعود وينخفض بشكل حاد خلال النصف الأول من عام 2020 الى 388 مليون دينار المقارنة مع 1,53 مليار دينار لأول 6 أشهر من عام 2019.

أما الدخل من الاستثمارات الأخرى فبلغ في 11 سنة نحو 11,2 مليار دينار اي ما يعادل 22٪ من إجمالي الدخل من الاستثمارات الخارجية ووصل الى أعلى مستوياته في عام 2018 عند 3,14 مليارات دينار ليعود وينخفض بنسبة 31٪ في عام 2019 الى 2,16 مليار دينار وانخفض ايضا بنسبة 63٪ في أول 6 أشهر من عام 2020 ليسجل 513 مليون دينار.

خلال النصف الأول من 2020 بتراجع 58,5٪.. مقارنة مع 6 مليارات دينار بالفترة نفسها من 2019

«كورونا» يهوي بعائد استثمارات الكويت الخارجية إلى 2,5 مليار دينار

■ 51 مليار دينار دخل الاستثمارات الكويتية الخارجية في 11 عاماً.. بمعدل سنوي 4,6 مليارات دينار ■ دخل الاستثمارات الكويتية بالخارج سجّل أعلى مستوياته على الإطلاق في 2019 بـ 11,2 مليار دينار

المحلل المالي

بلغ إجمالي دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية الخارجية، وفقا لأرقام ميزان المدفوعات الكويتي خلال الـ 11 سنة الماضية (2009ـ2019)، حوالي 51 مليار دينار (167 مليار دولار)، وبمعدل دخل سنوي بلغ 4,65 مليارات دينار (15,33 مليار دولار).

وفي تحليل خاص لـ «الأنباء» لدخل الاستثمار من الاستثمارات الكويتية الخارجية خلال تلك الفترة، يتبين أن هناك نموا ملحوظا ومتسارعا منذ 2009، حيث بلغ في تلك السنة حوالي 2,24 مليار دينار (7,4 مليارات دولار)، وارتفع تدريجيا ليسجل 4,5 مليارات دينار (14,8 مليار دولار) عام 2014.

وظل دخل الاستثمار للاستثمارات الكويتية الخارجية تحت مستوى الـ 4 مليارات دينار بقليل خلال عامي 2015 و2016، ليعود ويرتفع بشكل ملحوظ الى 5,8 مليارات دينار (19 مليار دولار) خلال عام 2017، ثم سجل مستوى 6,9 مليارات دينار (23 مليار دولار) في 2018.

مستويات قياسية

أما خلال عام 2019 فقد سجل دخل الاستثمار أرقاما قياسية، حيث بلغ 11,25 مليار دينار (36,6 مليار دولار)، وهو أعلى مستوياته التاريخية نتيجة تحسن أداء أسواق المال العالمية. أما خلال النصف الأول من 2020 ونتيجة انهيار أسواق المال العالمية بسبب تداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض دخل الاستثمار من الاستثمارات الكويتية الخارجية بنسبة 58,5٪ ليسجل 2,49 مليار دينار بالمقارنة مع 6 مليارات دينار في النصف الأول من 2019.

وقد ساهم الدخل من استثمارات المحفظة المالية بحوالي 59٪ من إجمالي دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية في الـ 11 سنة (2009ـ2019)، حيث بلغ إجمالي الدخل من استثمارات المحفظة المالية 30,59 مليار دينار (101 مليار دولار).

وفي تحليل الأرقام التاريخية يتبين أن الدخل من استثمارات المحفظة المالية ارتفع تدريجيا من 1,54 مليار دينار لعام 2009، الى 3,59 مليارات دينار لعام 2017، ليعود وينخفض بنسبة 13٪ خلال عام 2018 ليسجل 3,14 مليارات دينار.

أما خلال عام 2019 فقد بلغ أعلى مستوياته التاريخية عند 5,82 مليارات دينار (19,2 مليار دولار). أما خلال النصف الأول من عام 2020 فقد انخفض دخل المحفظة المالية بنسبة 49٪ ليسجل 1,59 مليار دينار بالمقارنة مع 3,1 مليارات دينار للنصف الأول من عام 2019.

الاستثمارات المباشرة

المصدر الثاني الأساسي لدخل الاستثمار من الاستثمارات الخارجية هو دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج، حيث بلغ في 11 سنة (2009ـ2019) 9,3 مليارات دينار (31 مليار دولار) أي ما يعادل 18٪ من إجمالي دخل الاستثمار من الاستثمارات الخارجية في الفترة ذاتها.

وكان خلال هذه الفترة متذبذبا، حيث سجل 279 مليون دينار في عام 2009 وارتفع بشكل ملحوظ الى 1,15 مليار دينار في عام 2012 وبلغ 1,23 مليار دينار لعام 2014.

أما في عام 2015 فانخفض بنسبة 80٪ ليسجل 252 مليون دينار. أما خلال عام 2019 فقد سجل دخل الاستثمار المباشر مستويات قياسية بلغت 3,28 مليارات دينار بالمقارنة مع 637 مليون دينار لعام 2018 ليعود وينخفض بشكل حاد خلال النصف الأول من عام 2020 الى 388 مليون دينار المقارنة مع 1,53 مليار دينار لأول 6 أشهر من عام 2019.

أما الدخل من الاستثمارات الأخرى فبلغ في 11 سنة نحو 11,2 مليار دينار اي ما يعادل 22٪ من إجمالي الدخل من الاستثمارات الخارجية ووصل الى أعلى مستوياته في عام 2018 عند 3,14 مليارات دينار ليعود وينخفض بنسبة 31٪ في عام 2019 الى 2,16 مليار دينار وانخفض ايضا بنسبة 63٪ في أول 6 أشهر من عام 2020 ليسجل 513 مليون دينار.

«ميد»: تفاقم الخلل بالميزانية أمر متوقع.. وديون البلاد قد تتجاوز 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2021

الكويت تدفع ثمن ترددها بتنويع اقتصادها.. ضعف طويل الأمد

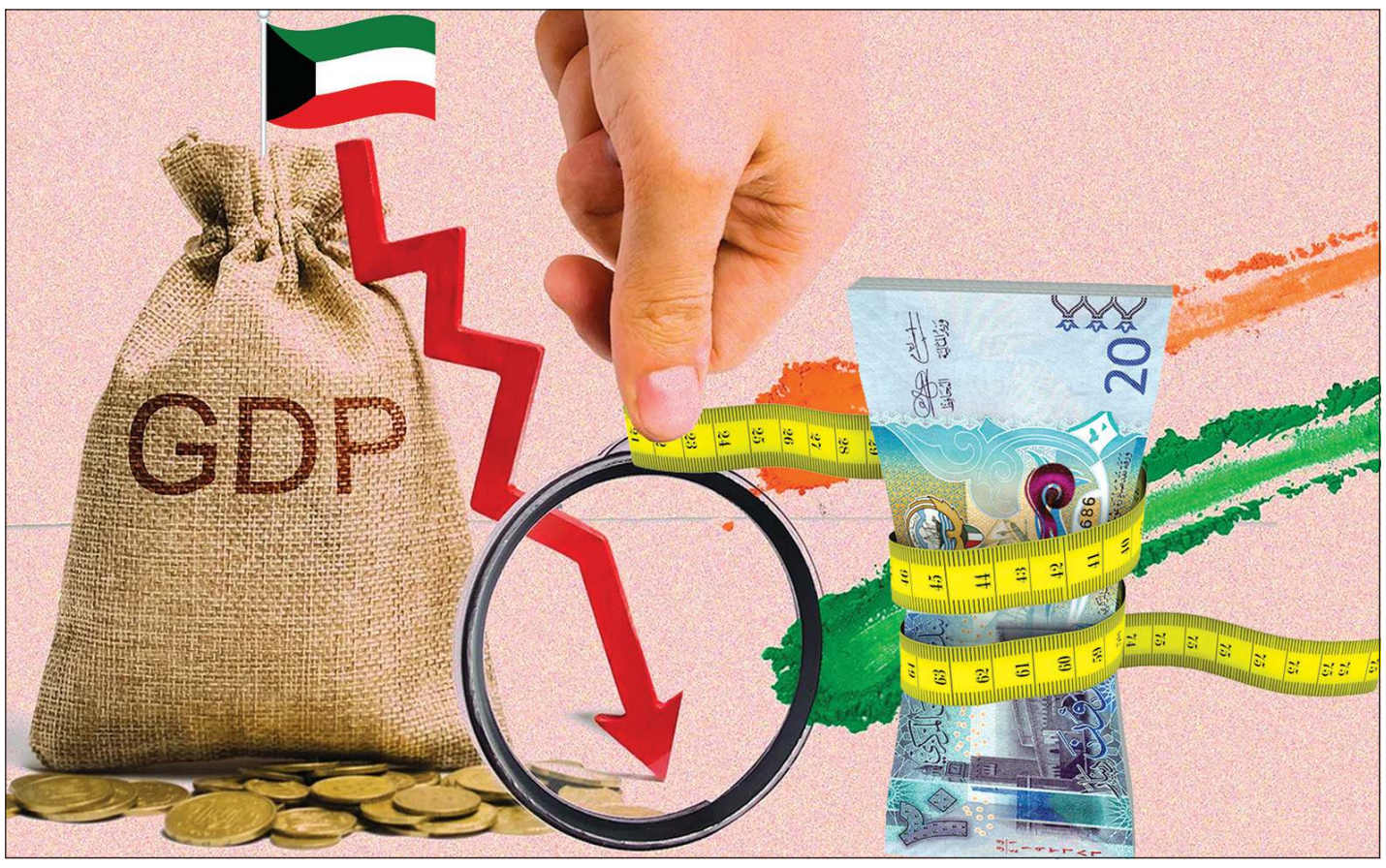

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إنه مع دخول الكويت عام 2021، سيركز المشرعون والمواطنون على السواء أنظارهم على ما وقع لثروات بلادهم من تحول دراماتيكي لم يستغرق أكثر من 12 شهرا، فبينما كان الاقتصاد في أواخر عام 2019 يسجل نموا إيجابيا، والحكومة تسجل فائضا عاليا، ولو على الورق على الأقل، أصبحت البلاد تواجه الآن احتمالات ضعف اقتصادي طويل الأمد.

وقال محرر التحقيقات والتحليل في المجلة جون بامبردج، انه مهما كانت المؤشرات الاقتصادية التي نتناولها، سواء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,65٪ الذي توقعه صندوق النقد الدولي لعام 2021 مقارنة مع توقعاته بان تشهد جميع الاقتصادات في المنطقة تقريبا نموا أحادي النسبة على الأقل، أو توقعاته بأن يبقى الحساب الجاري والوضع المالي للكويت غير متوازن إلى حد كبير، فإنه يمكن القول ألا شيء على ما يرام.

ورغم توقع تحسن طفيف في سعر النفط خلال عام 2021، والذي ربما كان من المتوقع أن يقلص عجز الكويت المالي جزئيا، إلا أن تفاقم الخلل في الميزانية أمر متوقع، في حين يتوقع الصندوق أن تتجاوز الديون 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل، مقارنة مع أقل من 20٪ بالسابق.

أرقام قاتمة

وأضاف المحلل أنه بشكل عام تعتبر هذه أرقام اقتصادية قاتمة وهي إلى حد ما خارجة عن طابع الكويت، التي حافظت على وضع مالي مرموق لسنوات طويلة، فيما ظل نظامها المصرفي يتمتع بالرسملة العالية، فضلا عن قدرتها على بناء الفوائض المالية حتى مع أسعار النفط التي وقفت عائقا أمام الاقتصادات الإقليمية الأخرى.

ولكن أسعار النفط الحالية كشفت القناع وحتمت على الكويت العمل بسرعة لمعالجة القضايا الهيكلية الكامنة وراء الضعف المالي الحالي، وقد ناقش مجلس الأمة في أغسطس الماضي قضية التحويل الإلزامي لصندوق الأجيال المقبلة التي استنزفت السيولة الحكومية مع تردي أسعار النفط، وسمح للحكومة تعليق هذه المدفوعات عند حدوث عجز.

ومع ذلك فإن الكويت تواجه مشكلات أكبر تتجلى في فاتورة رواتب القطاع العام التي ترتفع بسرعة وتهدد بابتلاع جميع النفقات الحكومية الأخرى، وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية هي اعتماد المواطنين على القطاع العام في غياب سياسة التنويع اقتصادي، حيث لم تنتهج الكويت بقوة برامج الخصخصة والتنويع على غرار الدول المجاورة الأخرى، وبالتالي فإنها تخاطر بالتأخر عن الركب.

المؤشرات الاقتصادية

وقد أظهرت إحصاءات جمعتها مجلة ميد من مصادر مختلفة تباينا هائلا في تطور وحركة المؤشرات المالية خلال الفترة منذ عام 2011 وتقديرات عامي 2020 و2021، وبينما يعتبر 2011 عاما ذهبيا لهذا المؤشر، بفضل نموه بنسبة 9,6٪، فإن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 باهتة للغاية وتصل إلى معدل سلبي قدره ـ8,1٪، وهو تدهور كبير في النمو بلغت نسبته 17,7٪ خلال السنوات العشر الماضية.

وقد ظل النمو إيجابيا حتى عام 2016 مع اتجاه نزولي خلال عام 2012 حيث بلغ 6,6٪ ثم الى 1,2٪ في 2013، وتراجع الى 0,5٪ في 2014 ثم 0,6٪ في 2015. وقد سجل النمو تحسنا ملموسا الى 2,9٪ في 2016 إلا انه ما لبث أن انقلب إلى سلبي وبنسبة ـ4,7٪ في 2017.

ثم تحول الى إيجابي بواقع 1,2٪ و0,4٪ في عامي 2018 و2019 على التوالي، فيما يتوقع أن يخرج من دائرة النمو السلبي في2021 وبنمو طفيف بنسبة 0,6٪ ليسجل تدهورا في النمو بنسبة 9٪ عن عام 2011.

حجم الناتج المحلي

ويعتبر إجمالي الناتج المحلي الاسمي ما يتم تقييمه بأسعار السوق الحالية من سلع وخدمات، خلافا للناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل القيمة النقدية لجميع السلع الجاهزة والخدمات المنتجة داخل البلد في فترة زمنية محددة.

وقد بلغ الناتج المحلي الاسمي في الكويت 154 مليار دولار في 2011 ليرتفع في عامي 2012 و2013 الى 174 مليار دولار و162 مليار دولار على التوالي، ثم يتراجع خلال السنوات التالية لينتهي عند تقديرات 108 مليارات دولار و116,1 مليار دولار لعامي 2020 و2021 على التوالي.

ومن هنا نرى أن هذا المؤشر انخفض بواقع 37,9 مليار دولار وبنسبة 24,6٪ خلال السنوات الـ 10 الماضية، ولكن لذلك علاقة بمعدل التضخم ومؤشر أسعار المستهلك الذي بلغ 4,9٪ في 2011 وتراجع الى 2,3٪ في تقديرات 2021، وهو ما سنتناوله في مقال آخر.

■ 108 مليارات دولار تقديرات الناتج المحلي للكويت في 2020.. و116 ملياراً في 2021

■ رغم توقعات تحسن أسعار النفط في 2021.. عجز الميزانية لن يتقلص لاستمرار الاختلالات المالية بها

«القوى العاملة» تشهر اتحاد شركات تنظيم المعارض والمؤتمرات

مصطفى صالح

أصدر المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة أحمد الموسى قرارا إداريا حمل رقم 930 لسنة 2020، بشأن إشهار اتحاد شركات تنظيم المعارض والمؤتمرات، حيث أوضح القرار أن الجمعية العمومية التأسيسية عقدت بتاريخ 12 أكتوبر 2020، وتم الاتفاق بين المؤسسين على تأسيس اتحاد شركات تنظيم المعارض والمؤتمرات. وأشار القرار الى أن النظام الأساسي لهذا الاتحاد يشمل ما يلي:

- يقبل في عضوية الاتحاد كل شركة كويتية مرخص لها بمزاولة أحد أنشطة تنظيم وإدارة المعارض والمؤتمرات وإقامة المعسكرات وتنظيم الفعاليات المختلفة سواء للأفراد أو للمؤسسات أو للشركات.
- تنعقد الجمعية العمومية للاتحاد خلال الـ 3 أشهر التالية لانتهاء السنة المالية بصفة عادية.
- يتكون مجلس إدارة الاتحاد من 5 أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية عن طريق الاقتراع السري لمدى سنتين ماليتين.
- ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من بينهم في أول اجتماع لهم (هيئة للمكتب)، وتتكون من رئيس ونائب للرئيس وأمين للصندوق وأمين سر، وأمين العلاقات العامة والإعلام.
- رئيس مجلس الإدارة هو الممثل القانوني للاتحاد أمام جميع الجهات.
- تبدأ السنة المالية للاتحاد من 1 يناير إلى نهاية ديسمبر من كل عام.
- رسم الانضمام إلى الاتحاد 200 دينار، يدفع مرة واحدة عند انضمام العضو أو عند إعادة قيده، وقيمة الاشتراك السنوي 150 دينارا.
- تودع أموال الاتحاد بحسابه لدى البنوك المحلية.
- حددت اللائحة اختصاصات الجمعية العمومية العادية وغير العادية واختصاصات مجلس الإدارة والدفاتر التي يمسكها الاتحاد.

تعيين المنيفي مشرفة على مكتب تصفية معاملات الأسهم بالأجل

مصطفى صالح

أصدرت وزارة المالية القرار الوزاري رقم 74 لسنة 2020، بشأن تعيين وكيلة وزارة المالية المساعد لشؤون الميزانية العامة أسيل المنيفي مشرفة على مكتب تصفية معاملات الأسهم بالأجل بالإضافة الى عملها الحالي. وأوضحت «المالية» أنه على الجهات المختصة تنفيذ القرار ويلغى كل قرار يخالف أحكام هذا القرار، ويتم العمل به من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية الكويت اليوم، وذلك في عددها الصادر اليوم (الأحد).